

بقلم نائب :



لنا نقاش

د. عبدالباري دغيش

من أجل الوصول إلى الهدف المرجو والمنشود يجب مراعاة التدرج في خوض الحوار بمستوياته الثلاث ، بدءاً من حوارات توليد الاحتمالات، ومروراً بحوارات توليد الفرص، وانتهاءً بحوارات توليد الأفعال..

المستوى الأول : حوارات من أجل توليد الاحتمالات
الاحتمال هو إمكانية وقوع أمر ما لبسنا على ثقة تامة بحدوثه ، ويلعب الاحتمال دوراً أساسياً في حياتنا اليومية عبر التنبؤ بإمكانية وقوع حدث ما ..

في هذا المقام تحضرنى العبارة المشهورة عن الأمام الشافعي : " رأي صواب يحتمل الخطأ ، رأي غيري خطأ يحتمل الصواب " ، وهي قاعدة يتجلى فيها قدر عال من التسامح واحترام الآخر ، والاعتراف به ، وقبوله ، وأكثر من ذلك تحت هذه القاعدة على توليد الاحتمالات، وحوارات الاحتمالات هي تلك الحوارات التي يجب البدء بها ، والغرض منها إعداد جدول بكل الاحتمالات .

هناك عبارة قالها الكاتب الإنجليزي مارك توين فحواها : " إن أردت أن تحصل على فكرة جيدة ، فلتحصل أولاً على عدد كبير من الأفكار " .

علينا إدراك أن مصدر كل إنجاز هو إعلان أن هذا الأمر ، أو ذاك ممكناً ، فكثيراً ما نعلن عن عدم إمكانية تحقيق شيء ، وقلمنا نقوم بذلك بصورة مستولفة .

الكلمات التي نقولها إما أن توسع الآفاق ، وتفتح سبلاً لمستقبل جديد أمامنا ، أو أنها تتضمن تكراراً لصور الماضي إلى ما لا نهاية ، وفيما يأتي أمثلة من الكلمات التي تولد الاحتمالات : أقول إن هذا ممكن ، لعلنا نقوم ، يمكننا أن

ما يميز حوارات توليد الاحتمالات أنها حوارات خلاقة ومبتكرة ، وتفتح أمامنا سبيل مستقبل يتجاوز الموجود وواقع الحال الراهن .

يجب إدارة الاجتماعات المخصصة لخوض حوارات توليد الاحتمالات بصورة تمنع التدهور وتحويل الحوارات إلى مجرد نقاش حول وجهات النظر .

ومن أجل ذلك علينا مراعاة التنبيهات الآتية : لن نتخذ قرارات أو نلتزم بشيء حتى نكمل حوار الاحتمالات .

مسموح للشطح بالخيال وافتراس أشياء ، واقترح بدائل تبدو غير عملية .

كل نقاش جدول الاحتمالات حتى يتم تقديم الاحتمالات.. الحوار حول التنفيذ يأتي في مرحلة لاحقة وتحديداً حين خوض حوارات الفرص .

لا يوجد خطأ أو صواب في حوار الاحتمالات ، الاحتمالات كلها قائمة بوصفها احتمالات ، وكل الاحتمالات سلمية من حيث هي مجرد احتمالات.. إلى أي مدى الاحتمال معقول ، أو مقبول ، أو قابل للتنفيذ ، أو عملي ؟ كل تلك الأسئلة ستدرج في وقت لاحق !!

المستوى الثاني : حوارات من أجل توليد الفرص وهي الحوارات التي تخاض عقب حوار الاحتمالات ، وتمثل كالفلتر بالنسبة للاحتتمالات ، وهنا تعلق الاحتمالات غير العملية وغير العلمية ، ولا نتخذ من الفلتر إلى مصاف الفرص .

هي نوع من الحوارات قريبة الشبه بدراسات الجدوى التي تجربها بعض الجهات لإمكانية حدوث شيء ما ، وهي تأخذ بالاحتمالات إلى " الفرص " وكأنها جسر يربط بينهما ، ويمكن النظر إليها على أنها حوارات للجدوى والإمكانية ، إذ يتم هنا تحديد الأرباح والخسائر ، وكُم في التكلفة والفائدة (ماديًا ومعنويًا) .. ما هي الفوائد والمكاسب المحتملة؟ وما هي التكاليف والخسائر المحتملة؟ وهل نحتاج تمويلًا؟ وهل التمويل متاح؟ ومن هم المؤيدون ، والمؤيدون المحتملون.. هل سنتمكن من كسب تأييد المعنيين بالنتائج؟ ، وهل لدينا من سينفذ؟

الحوارات التي تولد فرصاً هي بمثابة الرابط بين الإمكانية والفعل ، وتستفيد من المعرفة والأدلة والتفضيلات والآراء في تقييم احتمالات الفعل ، وتأخذ الماضي بعين الاعتبار ، ولكن دون أن تحبس نفسها فيه .

في حوارات توليد الفرص يُسأل : إن كنا سننفذ هذه الفكرة ، وكيف سنقوم بذلك؟ الحوارات من أجل توليد الفرص تحول الاحتمالات إلى أبواب مفتوحة بصورة تجعل الفعل لا يقاوم ، وهي تخلق اللحظة التي يتم فيها اتخاذ القرار : ننفذ أم لا ننفذ؟ أو نلزم أنفسنا بخطة أو توجه أو استراتيجية محددة للتنفيذ؟

تحذير من أوجه النقص في حوارات الفرص : هي أنها قد تفترق إلى الفعل القائم على الاحتمالات المختلفة . عندما يكون هناك احتمال لأمر معين ، غير إننا لا نقوم بشيء حيال ذلك ، فنحن بكل تأكيد لا نعتبر هذا الاحتمال فرصة ، ولو أننا نظرنا لأي احتمال على أنه فرصة متاحة لنا فسوف نبادر بعمل شيء ما .



صاحب الحق في الحديث

مادة (92) : لا يجوز لأي عضو أن يتحدث بغير إذن من رئيس الجلسة ولا يجوز لأي عضو أن يتحدث في الموضوع الواحد أكثر من مرتين إلا لإيضاح مشكل أو تبيين مجمل ولا أن يتجاوز حديثه في المرة الواحدة أكثر من عشر دقائق .

مادة (93) : يؤذن دائماً بالكلام في الأحوال الآتية :
1. توجيه النظر إلى مراعاة أحكام الدستور ولائحة المجلس الداخلية مع ذكر النص الدستوري ونص اللائحة .

2. طلب التأجيل .

3. تصحيح واقعة مدعى بها .

4. الرد على قول يمس شخص طالب الكلام .
ولهذه الطلبات بترتيبها المذكور أولوية على الموضوع الأصلي ويترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يصدر قرار المجلس بشأنها ولا يجوز في غير الحالة الأولى أن يؤذن بالكلام قبل أن يتم المتكلم حديثه .

البرلمانية الخارجية أو أي موضوع آخر ترى هيئة الرئاسة عرضه على المجلس .

مادة (90) : تسجل طلبات الكلام بحسب ترتيب تقديمها ويسمح للوزراء المعنيين أو مندوبي الحكومة ورؤساء اللجان والمقررين بالحديث خلال المناقشة في الموضوعات الصادرة عن لجانهم ولا يتم النقاش في موضوع محال إلى إحدى اللجان إلا بعد تقديم تقريرها .

مادة (91) : قبل الشروع في مناقشة أي موضوع مطروح على المجلس يفتح باب التسجيل لطالبي الكلام في الموضوع ويعين رئيس الجلسة أسماء طالبي الكلام ثم يأذن الرئيس بالكلام للأعضاء المسجلة أسماؤهم حسب أولوية التسجيل لدى هيئة رئاسة المجلس ثم الأعضاء الذين يطلبون الكلام أثناء الجلسة بحسب ترتيب طلباتهم مع عدم الخروج عن الموضوع المطروح للمناقشة .

دخل اثنان من النواب في جدل حول من الأحق بالحديث واعتبر أحدهم أنه الأولي وأن زميله مكثراً بالكلمات وأنه يريد أن يفني في كل شيء ولا يترك لزملائه إلا ما فاض من الوقت .

وحتى تنتضح الأمور تتحدث لائحة البرلمان عن صاحب الحق في الحديث وتنظم سير الجلسة وتقول :

المادة (88) إنه إذا تعرض على الأعضاء قبل افتتاح الجلسة بنصف ساعة قائمة بأسمائهم يوقعون عليها عند حضورهم وكذا المحضر التقريري للجلسة السابقة وجدول أعمال الجلسة التالية .

مادة (89) : عند افتتاح الجلسة يتلى المحضر التقريري عن جلسة المجلس السابقة ، ثم الرسائل الموجهة إلى مجلس النواب من رئيس الجمهورية أو من رئيس الحكومة أو الهيئات

ربع النواب غائبون بدون عذر

يحضر التحدي جلسات البرلمان هذه الأيام ويحاول نواب المؤتمر أن يلتزموا قدر الإمكان حتى يعيدوا إلى الأذهان أنهم الأغلبية مع أن المبادرة الخليجية أقرت التوافق وألغت الأغلبية من المجلس وجعلت الوفاق هو المرجح لعمل المجلس .

ويحضر إلى الجلسات نواب لم نعد نراهم منذ زمن ويتحلون بالصبر والسلوان إلى أن ترفع الجلسة.. وحسب إحصائية إدارة التخطيط في البرلمان فإن نصف الأعضاء ملتزمون بالحضور بينما 28% من الأعضاء غائبون من دون عذر أي أنهم لم يتصلوا أو يبلغوا المجلس بغيبابهم قبل الانعقاد ونسبة 6% غابوا لكنهم اعتذروا أما البقية 13% فلديهم مهام خارج المجلس يقومون بإنجازها .

وقالت ذات الإحصائية إنه وخلال جلسات مايو المنصرم وصل عدد الأنشطة الرقابية إلى 48 نشاطاً مقابل 13 نشاطاً تشريعياً وأنه تم إقرار اثنين من مشاريع القوانين والمصادقة على قرض وحيد .

شمسان خرج وحيداً من البرلمان

بعد النواب الناخبين بالوظائف وبالحيات الجديدة إن فازوا في الانتخابات وهو ما يجعلهم أكثر ارتباطاً بوزارة الخدمة المدنية ، ولجأ كثير ممن تولوا منصب وزير الخدمة إلى الهروب من الوزارة كلما حل عليهم نائب ومع ذلك اكتسب عدد من النواب مهارات تمكنوا عبرها من إفشال مخططات الهروب ولعل أهم تلك المهارات : استدعاء الوزير إلى المجلس ومحاصرته بالأسئلة خلال الجلسة وبالأوراق عقب الجلسة .

الغريب أن وزير الخدمة المدنية حين حضر إلى البرلمان منتصف الأسبوع تمكن من الخروج الآمن ولم تلحق به المعاملات ويفسر أحد النواب ذلك بأنه لا أحد كان متوقعاً أن يحضر الوزير نظراً للاعتذارات التي تصل إلى البرلمان من أعضاء الحكومة غير القادرين على الحضور ، وهو ما فسر وجود ورقة وحيدة تلقاها الوزير ولم يصافحه الكثيرون عقب الإجابات التي أدلى بها ولم يلحظ عدد من النواب وهم يلحقون به وكذا ، وظهر كما لو كان وزيراً في دولة لا تربطنا علاقة بها وجاء الزيارة فقط .

وزير الخدمة المدنية للنواب : محاصمة الوظائف أمر مرفوض



النائب عبد بشر هو من جلب بسؤاله وزير الخدمة المدنية نبيل شمسان إلى المجلس وطرح له استفساراً : إذا كان هناك وفاق فلماذا لا يتم توزيع الوظائف وفقاً لهذا الوفاق بحيث يحصل كل طرف على درجات معينة؟ وهو ما أثار حفيظة الوزير الذي انطلق بالقول : هذا أمر مرفوض لن تخضع الوظائف للمحاصمة يكفي أن المحاصمة تسير على المناصب العليا وليس على الوظائف التي تتطلب كفاءة وعدالة في التوزيع بحيث يحصل كل يمني على فرصته وفقاً لجهده وتأهيله .

وأضاف شمسان أنه يتلقى يومياً توجيهات بالتوظيف ولكن هذه التوجيهات تخضع لاستكمال الإجراءات ومعنى هذا التوجيه هو أن يتم التصرف وفق الدراسة والتقييم والتحليل وليس التوظيف الفوري ففي حالة حفاظ القرآن والذين تم التوجيه باستكمال إجراءات توظيفهم هذا معناه أن تنطبق المعايير المعمول بها عليهم وأن يسيروا ضمن خطوات القانون .

وكان وزير الخدمة قد طالب النواب في جلسة سابقة أن يكونوا عوناً له وأن يساندوه في تطبيق القانون الخاص بالخدمة المدنية وأن يتوقفوا عن تقديم أي وساطات لمن يريد الحصول على وظيفة وأن الجميع متساوون أمام فرص التوظيف ، ولم يعلق النواب حينها على طلب الوزير .

الراعي : "دلا" على الميكرفون

طالب رئيس البرلمان من أحد النواب أثناء ضغطه الشديد على الميكرفون أمامه أن يكون حنوناً على الميكرفون وأن لا يخبط عليه بقوة لأنه من أملاك الشعب ، كما طالب النائب بالتوقف عن التحمس والاندفاع قائلاً : الحماس ممنوع ودلا على الميكرفون . ووجد رئيس الجلسة فرصة لمناداة زملائه كما وصفهم بان يتروكوا المقالات في الصحف والتوترات في الإعلام وأن يعوا جيداً أنهم داخل البرلمان من أجل البلاد . ورفع الراعي كلتا يديه إحداهما تحمل التوصيات التي وضعها المجلس لوزارة النفط والأخرى تحمل القانون ، وعلا صوته بالقول : أيهما أعظم؟

مجيئاً : هذا أعظم أي القانون ، لكن التوصيات يفترض أن تأخذ بها كل جهة نصردها إليها وأن تجعلها مكملاً للقانون واللوائح .



الديعيس يسأل وزير المياه :

هل تراقب الوايتات التي تسقي الناس؟

السؤال الذي طرحه النائب عبدالقادر الديعيس يهمننا جميعاً ويحدد مصير الحياة في مدن مكتظة . وقال الديعيس موجهاً سؤاله إلى وزير المياه : يعتمد ما يقرب من نصف سكان مدينة صنعاء والمدن اليمنية الأخرى على تلبية حاجتهم من مياه الشرب عبر شرايتها من آبار المياه الخاصة والمنتشرة داخل هذه المدن وعلى ضواحيها والتي يتم نقلها إلى المنازل عبر الوايتات أو شبكات خاصة .

هل تخضع هذه الآبار التي تتبع المياه لرقابة وإشراف وزارة المياه ومكاتبها في المحافظات؟

هل قامت وتقوم الوزارة بفحص وتحليل مياه هذه الآبار لمعرفة صلاحيتها للشرب وخلوها من كل أنواع التلوث؟

هل تتم الرقابة الدورية على الآبار ومنافذ البيع وسيارات نقل المياه (الوايتات) والشبكات الخاصة للتأكد من التزام شروط السلامة الصحية وضمان عدم التلوث؟

هل يزال مالكو الآبار مهتمين ببيع مياه الشرب بموجب تراخيص تمنح لهم من وزارة المياه ومثلهم مالكو سيارات نقل المياه؟



البرلمان يستغني عن الأوراق

أعلنت دائرة المعلومات في مجلس النواب بدء برنامجها الهادف الى اعتماد التراسل الإلكتروني لإنجاز المعاملات الداخلية في البرلمان عبر الشبكة الإلكترونية بدلاً من التراسل الورقي .

ووفقاً لرئيس الدائرة محمد جغمان فإن البرنامج يحول المجلس إلى منظومة إلكترونية بإطلاق التراسل الإلكتروني الداخلي حيث إن التحول إلى العمل الإلكتروني سيحقق سرعة الإنجاز في أداء أجهزة الأمانة العامة للمجلس وصولاً إلى العمل الإلكتروني الكامل .

وأوضح أن هذا العمل يأتي في إطار مشروع البرلمان الإلكتروني الذي تنفذه دائرة المعلومات بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات وبرنامج التعاون اليمني الدانمركي . وأضاف أن مشروع التراسل بدأ العام 2008م وتم إنجاز 65% منه ليستكمل المشروع كاملاً خلال العام الجاري .

موسم الاعتذارات

خلال جلسات البرلمان الأخيرة تلقى النواب اعتذارات من أعضاء الحكومة وربما تكون الأكثر حتى الآن خلال دورة انعقاد الحالية حيث استمع المجلس إلى مذكرة الاعتذار المقدمة من وزير المالية صخر أحمد الوجيه حول عدم حضوره جلسة المجلس يوم الاثنين الموافق 24 يونيو 2013م لمناقشة الاستجواب الموجه إليه من أحد الأعضاء .. معتذراً عن حضور هذه الجلسة ، مبيناً أسباب عدم حضوره ، طالبا تحديد موعد آخر لهذا الغرض .

واستمع المجلس كذلك إلى رسالة الاعتذار من وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد عن حضور جلسة المجلس يوم الاثنين 24 يونيو 2013م لمناقشة موضوع المجددين ، مبيناً في رسالته مبررات الاعتذار .

كما استمع المجلس في هذه الجلسة إلى رسالة الاعتذار المقدمة من وزير الخارجية الدكتور أوبوكر عبدالله القرني بشأن عدم تمكنه من الحضور لالتزامه بمواعيد أخرى .

واستمع المجلس أيضاً إلى رسالة وكيل وزارة شؤون المغتربين لرئاسة الجاليات والرعاية عبدالقادر عاتض همام بشأن الاستجواب المقدم من عضو المجلس عبده محمد بشر لوزير شؤون المغتربين ، مبيناً للمجلس أسباب اعتذار الوزير كونه في مهمة رسمية خارج الوطن .

يضاعف الأرقام كي يخيف زملاءه

لا أدري من أين يستقي أحد النواب معلوماته ولا الأرقام التي يستشهد بها بالنسبة له عدد اليمنيين خمسة وخمسون مليون ، بينهم عشرة ملايين لا يعملون ، بينهم عشرة ملايين يحتاجون إلى معونات وغير هذه الأرقام غير الدقيقة ، يستخدمها لإنزال الولي علينا وما أن نسمع مداخلته حتى تسأل من بجوارك : هل صحيح ما يقول هذا النائب؟! ، وسريعاً ما تبادرك الابتسامات المتتالية عبارة " هو دائماً كذا يزيد من عدده" .

مع أن الأوضاع لا تحتاج زيادة فعندما يقول إن خمسة وعشرين قتلتوا لا يعني أن التأثير سيكون أكثر فحتى موت رجل واحد على يد معنديه يهز كيان أي إنسان فلا داعي لمضاعفة الأرقام لكسب التعاطف بل قد يحيل التعاطف إلى تشكيك بما يقال .

حملة التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال - الجولة الثانية، في الفترة من "30 يونيو - 2 يوليو 2013م" من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون سن الخامسة بجميع محافظات الجمهورية.

أخي القارئ..

أختي القارئة:

سوء التغذية عائق للتنمية ومواجهة مسؤولية الجميع